



## Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.11 , Issue 2 ( 2022 ), 2799- 2815

USRIJ Pvt. Ltd.,

"البلديات كوحدة إدارية في الأردن"

المهندس خالد خضر فهد الخريشا

### المخلص:

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الخدمات البلدية، من خلال إبراز الدور الهام للبلديات في الأردن، وتوضيح الدور الإداري المناط بها، وطرق تشكيل المجالس البلدية في الأردن. وتوصل البحث إلى أن ضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات يشكل عائقاً رئيسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وأوصى البحث إلى وضع نظام متكامل للتدريب للموظف المحلي والقيادات المحلية، والاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء به، وإعطاء رؤساء الوحدات المحلية السلطات التي تمكنهم من استقطاب واختيار العناصر ذات الكفاءة للعمل لوحداتهم، وذلك في إطار ضوابط محددة.

## **“MUNICIPALITIES AS AN ADMINISTRATIVE UNIT IN JORDAN”**

**ENGINEER: KHALED KHADER FAHD ALKHRAISHA**

### **Abstract:**

The research aimed to shed light on the concept of municipal services, by highlighting the important role of municipalities in Jordan, and clarifying the administrative role entrusted to them, and ways to form municipal councils in Jordan. The research concluded that the weakness of the organizational and administrative reality of municipalities constitutes a major obstacle to achieving sustainable local development.

The research recommended the development of an integrated system for training the local employee and local leaders, paying attention to the human element and upgrading it, and giving the heads of local units the powers that enable them to attract and select qualified personnel to work for their units, within the framework of specific controls.

## مقدمة:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطور مهم في مجال الخدمات التي أصبحت تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، مما خلق منافسة شديدة بين مقدميها في هذه الظروف، وأصبح هناك وعي لدى الباحثين والمهتمين بالأنشطة الخدمية بأهمية الجودة في تقديم الخدمات وأثرها على رضا الأفراد من أجل خلق ميزة تنافسية وزيادة الربحية للمؤسسات الخدمية والسمعة الجيدة وبهذا تعد الخدمات البلدية المقدمة وتطويرها بشكل دائم ومستمر عاملاً مهماً للبلدية و خصوصاً مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة وأصبح تحقيق رضا الأفراد هاجساً لها و محور أهتمامها ومن خلال التعرف على حاجاتهم وتوقعاتهم تقدم البلدية خدماتها بشكل يحقق رضا المواطنين.

إن استمرارية البلدية في أداء نشاطها بشكل جيد وضمان نموها وتطورها مرهون بمدى قدرتها على تحسين الخدمة البلدية، وتلبية حاجات ورغبات المواطنين، ويتوقف ذلك على مستوى الخدمة المقدمة. وتتفق البلديات على أن الهدف منها هو تقديم الخدمات للمواطنين في مناطق إقامتهم المحلية وتحسين الخدمات القائمة وتقليل تكلفتها المالية، وخلق علاقة وثيقة بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية تساعد على تبادل المعلومات بين المركز والمنطقة المحلية. وتهدف النظم المحلية إلى شرح السياسة العامة للدولة وخلق التأييد الشعبي المحلي لها، ونقل متطلبات واحتياجات المواطن المحلي إلى الحكومات في المستويات الأعلى، وإلي تدريب القادة على إدارة شؤونهم المحلية وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ومما لاشك فيه أن النظم المحلية في الدول العربية قد تأثرت كغيرها من الدول النامية بمثليتها في الدول المتقدمة.

إن التصاق البلديات وقربها من المواطنين يجعلها أكثر قدرة على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والتطلعات المحلية، ويعطيها دعماً ضرورياً لتكثيف وحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وموقعها هذا يهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية لتصبح واقعا ملموسا لتلبي حاجات وتطلعات الجماهير، ومن هنا يمكن القول إن الإدارة المحلية تجسد على أرض الواقع قناة أو صلة تنقل حاجات ومشكلات المجتمع من جهة، وتعيد إلى هذا المجتمع حلولاً لهذه المشكلات.

ونظراً لكون الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تتمكن من تأكيد وحدة المجتمع وتوليد الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الأساسية.

وعرفت البلدية في المادة 3 من قانون البلديات الأردني لسنة 2015 بأنها "مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون"، ويقوم بإدارتها مجلس منتخب من عدد معين من الأعضاء، يصلون إلى مقاعدهم بالترشيح الحر والمباشر، ويملكون اختصاصات تشريعية ذات نطاق محلي، بموجب تفويض مركزي محدد من قبل الدولة الأم التي تتكون هي ذاتها من عدة مقاطعات وبلديات إدارية.

ويوجد في الأردن اليوم 100 بلدية وأمانة واحدة هي أمانة عمان الكبرى، وتُعرف باسم "أمانة عمان".

#### الجدول رقم (1) يبين البلديات حسب اعدادها في كل محافظة

رقم	المحافظة	عدد البلديات
01	إربد	18
02	المفرق	18
03	جرش	5
04	عجلون	5

05	العاصمة	8
06	البلقاء	9
07	الزرقاء	7
08	مأدبا	4
09	الكرك	10
10	معان	7
11	العقبة	5
12	الطفيلة	4
	العدد الكلي	100

### أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من أهمية الدور الذي تلعبه الخدمات المقدمة من البلديات في تحقيق رضا المواطنين كوحدة إدارية، ويأمل الباحث أن تساعد هذه الدراسة الإدارة العليا ووضع الاستراتيجيات في البلديات معرفة مدى أهمية الخدمات البلدية كفلسفة إدارية وخدمية في رضا متلقي الخدمة. ويتيح هذا البحث للقائمين على عمل البلدية والخدمات المقدمة الاستفادة من التوصيات المناسبة في هذا المجال.

### أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الخدمات البلدية، وهيكله البنوية التنظيمية للإدارة المحلية وارتباطات المجالس البلدية، ومدى أهمية انتخاب المجالس البلدية، وبيان الأساس القانوني لها.

### مفهوم الخدمات البلدية

لقد تعددت تعريف الخدمات البلدية. ومن هذه التعاريف نذكر الآتي:

تعرف بأنها: تلك الخدمة التي تقدم على البعد الاجرائي والبعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديمها حيث يتكون البعد الاجرائي من نظم وإجراءات محددة لتقديمها أما البعد الشخصي فهو كيفية تفاعل والتعامل

مع الأفراد المستفيدين من الخدمة (Azizzadeh et al., 2013).

أما ليندة (2012) فيعرفها على أنها مستوى متعادل من الصفات تتميز بها الخدمة المبنية على قدرة المؤسسة الخدمية بإضافة صفات تحدد قدرة جودة الخدمة على اشباع حاجات ورغبات المستفيدين وهي مسؤولية كل فرد داخل المؤسسة.

وتعني أيضا على أن تقوم المؤسسة بتصميم وتسليم الخدمة بشكل صحيح من أول مرة على أن تؤدي بشكل أفضل في المرة التالية وتحقق رضا المستفيدين منها في الوقت نفسه، وأن تتمتع بمزايا تنافسية مقارنة بالخدمة التي تقدمها المؤسسات المشابهة (Kotler, 2000).

ويقصد بأنها هو ما يتوقعه الأفراد أو الذي يدركونه من الواقع العملي للمؤسسة، وتعتبر هي المحدد الرئيسي لرضا الأفراد المستفيدين أو علم رضاهم؛ وتعد في نفس الوقت من الأولويات الأساسية للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز مستوى التوعية في خدماتها (Roy & Ganguli, 2010).

ويرى بركات (2010) أن الخدمات البلدية تتعلق بتلك التفاعل بين المستفيد من الخدمة ومقدم الخدمة، لذا فإن تبني مفهوم الجودة الخارجية الخدمة أكثر أهمية نظرا لأن مفهوم الخدمة في هذا الاتجاه يركز على إدراكات المستفيدين من الخدمات.

### إعادة هيكلة البنية التنظيمية للإدارة المحلية (البلديات):

شرعت الحكومة الأردنية في تنفيذ خطة إستراتيجية شاملة لإصلاح الوحدات المحلية وإعادة هيكلتها وتطويرها، حيث تبنت مفهوم البلدية الكبرى وترتب على ذلك دمج البلديات المتقاربة جغرافيا كمحاولة لخلق وحدات محلية ذات وعاء ضريبي أكبر، وتكون قادرة على تحسين نوعية الخدمات للمواطنين

بكفاءة وفاعلية، وألغيت المجالس القروية تدريجياً، بحيث تصبح الإدارة المحلية في الأردن من مستوى واحد هو مستوى البلديات وذلك منذ عام ٢٠٠١.

وأعيد النظر بناء على ذلك في عدد المجالس البلدية التي وصلت عام ٢٠٠٠ إلى (٣٢٨) بلدية و(50) مجلس قروي و(44) مجلس خدمات مشتركة، ووصلت بعد تطبيق سياسة الدمج إلى (٩٩) بلدية فقط تمثل كل منها مفهوم البلدية الكبرى، وبموجب ذلك تغيرت صورة الهيكل السكاني لهذه البلديات ضمن مشروع إعادة هيكلة البلديات حيث أصبحت تلك البلديات أكثر توازناً حسب الفئات السكانية.

وتناقص عدد البلديات الصغيرة وزاد عدد البلديات الكبيرة بعد عملية الدمج التي تم تبنيها ضمن خطة إعادة الهيكلة للوحدات المحلية فقد انخفضت نسبة البلديات التي يقل عدد سكانها عن 2500 إلى (6%) فقط، وكذلك بلديات الفئة الثانية (2500 - 5000 نسمة) لتصل (7%)، في حين تزايدت البلديات من الفئتين الثالثة والرابعة لتصل إلى (32.3%) و(54.5%) على التوالي، أما بالنسبة للمجالس القروية فقد مرت بمرحلتين الأولى تمثلت بدمجها مع البلديات المجاورة والمرحلة الثانية فتمثلت في الإلغاء الكلي.

وتغيرت صورة الهيكل العام السكاني لهذه البلديات وأصبحت خدمات البلديات أكثر توازناً فقد انطلقت الحكومة المركزية في مسعاها لهذا المشروع من خلال رغبتها في تلافي نقاط الضعف الموجودة في بنية الإدارة المحلية والمتمثلة فيما يلي:

1- يذهب ما نسبته (52.3%) من إجمالي إيرادات البلديات إلى الأجور والرواتب وعلاوات للموظفين كما أظهرتها تقارير ملخص موازنات البلديات عام ٢٠٠١، وهذا يعني أن نسبة متدنية من هذه الإيرادات تستغل لتقديم الخدمات والمرافق المحلية اللازمة.

2- تدني نسبة الموظفين العاملين في البلديات الحاصلين على مؤهل علمي على مستوى الدرجة الجامعية الأولى بحيث لا تتعدى هذه النسبة (4.4%) أما حملة الدبلوم المتوسط فقد بلغت نسبتهم (4.٨٧%) بالإضافة إلى نقص الفنيين والمهنيين والمساحين والرسامين حيث يمثلون ما نسبته (1%) فقط من مجموع موظفي البلديات على الرغم من أهمية هذه الوظائف في العمل البلدي، وما نسبته (6.8%) هم من حملة الشهادة الثانوية.

3- غياب الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي للبلديات الأمر الذي يعني وجود فوضى تنظيمية وإدارية غير مقبولة وان وجدت هذه الهياكل فهي اجتهادية ولا تستند إلى قواعد وأسس علمية واضحة

ومن اجل ذلك اعتمدت الحكومة نمطاً محدداً من الهياكل التنظيمية لكل فئة من فئات البلديات والتي تمثل:

أ) الفئة الأولى: بلديات مراكز المحافظات، وأي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة.

ب) الفئة الثانية: بلديات مراكز الألوية، والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر ألف

نسمه ولا يتجاوز مائة ألف نسمة

ج) الفئة الثالثة: بلديات مراكز الاقضية، التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف نسمه ولا يزيد

على 15 ألف نسمة



د) الفئة الرابعة: البلديات الأخرى.

لضمان أعلى درجات الفاعلية والتكامل في تحقيق أهدافها وغاياتها استحدثت وظيفة (مدير بلدية) ويرتبط مباشرة بالأجهزة التنفيذية في محاولة لترسيخ اللامركزية في العمل البلدي حيث تم تقسيم البلدية الكبرى الواحدة إلى عدد من المناطق ويدير كل منطقة مدير أنيطت به عدد من المهام والصلاحيات. وتم تعديل ذلك في عام 2015م، إذ نصت المادة 10 من قانون البلديات لعام 2015م على ما يأتي:

" تصنف البلديات إلى الفئات الثلاث الآتية:

الفئة الأولى: بلديات مراكز المحافظات، وأية بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة.  
الفئة الثانية: بلديات مراكز الألوية، والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر ألف نسمة ولا يتجاوز مائة ألف نسمة

الفئة الثالثة: البلديات الأخرى غير الواردة في الفئات الأولى والثانية".

#### **تشكيل المجالس البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية:**

تقتضي عملية تشكيل المجالس البلدية أن يتم التطرق إلى طريقة الاختيار لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية، حيث أن الطريقة التي يتم بها مليء مقاعد العضوية مشابهة في مختلف المجالس البلدية في الأردن حيث تتم من خلال قاعدة الانتخاب المباشر لكافة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية وأجاز المشرع الأردني لوزير الشؤون البلدية بتعيين عضوين إضافيين في كل مجلس بلدي ويكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء المنتخبين، ومبررات ذلك:

أ) تزويد المجلس البلدي بعناصر فنية مناسبة.

ب) رقابة الحكومة المركزية على أعمال وقرارات المجالس البلدية.

ج) إدخال أعضاء ذوي كفاءة وخبرة للمجالس البلدية، كما أن التعيين يعتبر وسيلة ناجحة لتمثيل

مختلف فئات المجتمع المحلي في المجلس البلدي.

بالنسبة لأمانة عمان الكبرى فقد تم استثناءها من كيفية تشكيل البلديات الأخرى وأعطاهها المشرع

وضعا خاصا ومميذا عن باقي البلديات حيث نجد قوانين البلديات المختلفة نصت على أن ينتخب

نصف الأعضاء ويعين النصف الآخر بقرار من مجلس الوزراء ويعين أمين عمان من بين الأعضاء

المنتخبين بقرار أيضا من مجلس الوزراء وتنسب من رئيس الوزراء.

### ارتباطات المجالس البلدية

كان الإشراف على المجالس البلدية والقروية يتم عن طريق وزارة الداخلية بواسطة ووكيل الوزارة

الأمين العام حتى عام 1965م حيث تأسست وزارة الشؤون البلدية بتاريخ 1965/2/13 تحت اسم

وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية والبيئة. وفي عام 1976م أصبحت وزارة الشؤون البلدية

والقروية، وتغيرت التسمية عام 1980 تحت اسم وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وذلك نظراً لإنشاء

دائرة البيئة ضمن جهازها، وفي عام 2002 بعد استحداث وزارة البيئة أصبح اسمها وزارة الشؤون

البلدية، وتغيرت التسمية عام 2019م تحت اسم وزارة الإدارة المحلية.

وتعد الوزارة المستشار الفني والمالي والإداري لكافة المجالس المحلية في المملكة، كما انها تشرف

على أعمال المجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة للتأكد من أن أعمال المجالس مطابقة للقوانين

والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

وتتولى الوزارة الاشراف على كل ما يتصل بشؤون الإدارة المحلية للمجالس البلدية في مجال تقديم الخدمات وكافة الامور التنظيمية وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية وتنسيق نشاطات وخطط هذه المجالس لتكون منسجمة ومواكبة لإحداث التنمية في كافة انحاء المملكة.

### الاساس القانوني للبلديات:

البلديات في الأردن لا تُعدُّ جزءاً من التقسيم الإداري في البلاد؛ وإنما تُعد تقسيمات ضمن التقسيمات الأدنى وفي أحيان عديدة تتبع لبلدية واحدة مناطق في تقسيمين إداريين منفصلين. وتقوم الحكومة الأردنية بإيصال المهام الصغرى للبلديات من أجل توزيع عادل للخدمات، ويدير تلك البلديات مجلس البلدية الذي يُنتخب كل أربع سنوات، وتقوم على متابعة البلديات ودعمها وزارة الإدارة المحلية والتي كانت تُعرف سابقاً باسم وزارة الشؤون البلدية. ويأتي ذلك الدعم والإشراف بسبب أن التوجه نحو لا مركزية الإدارة لم تكن توجها للحكومات الأردنية وبسبب ضعف موارد البلديات المالية في كثير من الأحيان. وقد تأسست وزارة الإدارة المحلية عام 1965 م بكونها جزءاً من وزارة الداخلية التي كانت اسمها آنذاك "وزارة الداخلية والشؤون البلدية".

ولتكريس مبدأ اللامركزية في الإدارة والتخطيط التنموي، عملت الحكومة الأردنية على تنفيذ الرؤى الملكية السامية في هذا الخصوص، وتكثرت الجهود المتواصلة في الصيغة المناسبة للتطبيق في الأردن، بإقرار قانون جديد للبلديات وهو القانون رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥، وإقرار قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥.

ثم تبع ذلك إجراء انتخابات بلدية وتم بالتزامن معها إجراء انتخابات مجالس محافظات لأول مرة في تاريخ الأردن، وذلك في الخامس عشر من آب لعام ٢٠١٧م، لتبدأ بذلك مرحلة التطبيق العملي

لمنظومة اللامركزية الجديدة في الأردن. ومع إقرار قانوني البلديات رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥. واللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥، وإجراء الانتخابات، اتضحت الملامح الأساسية لهيكلية اللامركزية في الأردن كما أرادها المشرع الأردني، ووفق هذين القانونين تشكلت أربعة مجالس تشكل مجموعها منظومة اللامركزية في الأردن، وذلك على النحو الآتي:

- **على مستوى منطقة البلدية مجلسان هما:** المجلس المحلي، والمجلس البلدي، ومجالس تشكل مجموعها منظومة اللامركزية في الاردن.

- **على مستوى المحافظة مجلسان هما:** المجلس التنفيذي، ومجلس المحافظة.

وكما هو الحال في أي تجربة جديدة وناشئة، واجهت اللامركزية عند تطبيقها عددا من التحديات والمعوقات كان من أهمها:

- 1- ضعف تفويض ونقل الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي.
- 2- تعدد المرجعيات الحكومية للإدارات المحلية حيث كانت وزارة الشؤون البلدية (وزارة الإدارة المحلية حاليا) هي المظلة للمجالس المحلية والمجالس البلدية، كما كانت وزارة الداخلية هي المظلة للمجالس التنفيذية، ومجالس المحافظات كانت قانونية تحت مظلة وزارة الداخلية، وعملية تحت مظلة وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مما أدى إلى ضعف في التنسيق بين هذه المجالس.

وبناء على ما سبق، ظهرت الحاجة الملحة إلى معالجة هذه الثغرات وتجاوز المعوقات، فتم استحداث وزارة الإدارة المحلية لتكون المرجعية والمظلة الموحدة للإدارات المحلية في الأردن، كما ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في الإطار التشريعي للإدارة المحلية والأردن، وذلك من خلال وضع قانون جديد

للإدارة المحلية يكون بديلاً عن قانوني البلديات رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥، واللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥. وكذلك الاستمرار في عملية نقل الصلاحيات إلى الإدارات المحلية واقتصار دور الحكومة المركزية على الرقابة والإشراف.

### أهمية انتخاب المجالس البلدية:

تبرز أهمية عملية انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية في كونها تساهم في جعل المواطن في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية وبالتالي توسيع مشاركته في اتخاذ القرار وإدارة شؤونه المحلية فهي بذلك تشكل مجالاً للمشاركة الشعبية والمسؤولية والمواطنة، حيث اختلف الخبراء والكتاب بين مؤيدين ومعارضين مبدأ الانتخاب كأسلوب لاختيار رؤساء وأعضاء المجالس المحلية، ويرجع هذا الاختلاف إلى اعتبارين هامين هما:

أ. **الاعتبارات السياسية:** يؤكد مبدأ الانتخاب على البعد السياسي للإدارة المحلية ويعتبر أنها ليست لا مركزية إدارية فقط وإنما هي أكثر من ذلك وقد تصل إلى حد التزاوج بين الديمقراطية واللامركزية وأصحاب هذا القول يستندون إلى عدد من الحجج من أهمها:

- 1- أن وجود الأعضاء المنتخبين يحول دون أن تمارس عليهم ضغوط من قبل الإدارة المركزية باعتبار أن ولاءهم يكون للمواطنين الذين هم مصدر سلطتهم ووجودهم، على العكس في حالة الأعضاء المعيّنين حيث يكون ولاءهم مزدوجاً ومتحيزاً للسلطة المركزية.
- 2- لا يمكن أن يتحقق الاستقلال المحلي دون الأخذ بأسلوب الانتخاب الذي يحقق الديمقراطية كما أنه لا يمكن تصور وجود إدارة محلية بدون دعامة ديمقراطية.

3- يعمل أسلوب الانتخاب على تجديد الدم في المجالس المحلية باستمرار وهذا ما يشكل

أهم الدعامات الديمقراطية التي تهدف دائما إلى تحقيق الإرادة الجماهيرية وتوسيع رقعة ممثليها،

وتجدها حتى لا يحصل خلل في التوازن الديمقراطي.

ب. **الاعتبارات الإدارية:** إن أسلوب الانتخاب المباشر يؤكد اعتبارات الكفاية الإدارية ويعمل على

تحقيق التوازن بينها وبين اعتبارات الكفاية السياسية وأهم ما يُحقق في هذا المجال ما يلي:

1- أن هذا المبدأ يوفر عناصر تكون أقدر من غيرها على تفهم المصالح المحلية وتتأثر بها

وتستجيب لها لأنها تعيش هذه القضايا باستمرار.

2- يحقق هذا الأسلوب مبدأ إدارة الشعب لنفسه عن طريق اختيار ممثليه للإشراف على مصالح

من يهمهم الأمر بأنفسهم، وهنا يخلق الحافز لدى الجماهير لتقديم كافة المساعدات والمساهمة في

برامج التنمية، إذ أن ممارسة الانتخاب على المستوى المحلي يلعب دورا هاما في توفير الخبرات

وتطورها وخلق القيادات المحلية وتنمية روح الاهتمام بالشأن المحلي، فالأعضاء المنتخبون من أبناء

المجتمع المحلي يتصفون بالدراية الأوسع والعمق للقضايا المحلية كونهم على تماس مباشر مع المجتمع

المحلي، والولاء لأبناء المجتمع لذلك يبذلون كل الإمكانيات لخدمة مجتمعهم ومواجهة حاجاته

وطموحاته خاصة وأنهم يخضعون لرقابة من انتخبهم.

ويستند المؤيدون لهذا الرأي بضرورة تشكيل المجالس عن طريق الانتخاب إلى حجتين رئيسيتين

**هما:**

1- ديمقراطية الانتخاب، حيث أن الانتخاب يربط بين الديمقراطية السياسية واللامركزية الإدارية،

حيث يرى المؤيدين لهذا الأسلوب بان هذه الرابطة تتأكد عندما يرى أن الانتخاب في المجالس المحلية

مثل الانتخاب في المجالس النيابية حيث يعبر هذا عن شكل نظام الحكم، وإن اختيار أعضاء السلطة المحلية يجب أن يتم بواسطة سكان نفس الولاية المحلية ومن بينهم، واعتبره التطبيق السليم للديمقراطية على المستوى المحلي، أيضا الربط بين المبدأ الديمقراطي وانتخاب المجالس المحلية والتأكيد على ضرورة إتباع المواطنين الأساس الديمقراطي النيابي نفسه.

2- ضمان تحقيق الاستقلال، اللازم للقائمين على المجالس المحلية في مواجهة ممثلي السلطة المركزية وعدم التأثر بالضغوط التي قد يمارسها هؤلاء عليهم وضمان الحصانة اللازمة للمسؤولين المحليين في ممارسة أعمالهم، ويرى المؤيدين بان اللامركزية تتضمن مسالتين أولهما انتخاب المجالس، وثانيهما اتخاذ هذه المجالس القرارات اللازمة في المسائل المحلية، والتأكيد على أن أساس تنظيم اللامركزية هو استقلال أعضائه عن السلطة المركزية ولا يكون ذلك إلا بالانتخاب في إدارة مصالح الإقليم الذاتية كاشتراط عدم عزلهم، لأن الانتخاب في رأيهم لا يحقق هذا الاستقلال إذا لم تتوافر لها الشخصية المعنوية، كما أنه لا يمكن لنظام اللامركزية أن يخرج إلى الوجود إلا عندما تستقل السلطة التي تمثلها عن الحكومة المركزية وذلك بالأخذ بأسلوب الانتخاب من الناحية العملية بدلا من التعيين.

**الخلاصة:**

ضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات يشكل عائقاً رئيسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. ووجود الأعضاء المعيّنين تمارس عليهم ضغوط من قبل الإدارة المركزية باعتبار أن ولاءهم يكون لها.

## التوصيات:

- 1- وضع نظام متكامل للتدريب للموظف المحلي والقيادات المحلية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وفتح مجال الحوافز والمكافآت المجزية لمختلف الموظفين والقيادات المحلية، حتى يكونوا عناصر فعالة وناجحة في الأداء الوظيفي المحلي، وذلك دعماً للوحدات الإدارية المحلية وقياداتها وعوناً لها في تحقيق الأهداف المرجوة.
- 2- الاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء به مالياً وتدريبية، بحيث تتوفر له حياة كريمة تنأى به عن الانحراف وتقضي على أساليب التقاعس.
- 3- تصحيح هيكل الرواتب وحوافز العاملين، بحيث تتماشى مع الاتجاهات السائدة في سوق العمل، ومع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة بصفة عامة.
- 4- إعطاء رؤساء الوحدات المحلية السلطات التي تمكنهم من استقطاب واختيار العناصر ذات الكفاءة للعمل لوحداتهم، وذلك في إطار ضوابط محددة. كما يجب أن يكون للموظفين المحليين لوائح خاصة بهم في التعيين والترقية والجزاءات في الإدارة المحلية، بعيداً عن قانون العاملين بالدول. ويجب أن يقتصر دور الحكومة المركزية هنا على التأكد من تطبيق معايير الشفافية والعدالة، فضلاً عن التأكيد على ربط الحوافز بالإنتاج والأداء.



## المراجع

محمد العربي، سعود. (2006). المؤسسات الحكومية والمحلية في الجزائر (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر).

الخاروف، امل والناقلي، ساهرة. (2011). واقع المرأة الأردنية احتياجاتها في المجالس البلدية.

الحسين، إيمان. (2009). مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 1 (40).

الرفاعي، جمال. (2003). تقييم التجربة الديمقراطية الأردنية المعاصرة وأفاقها. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية.

عواضة، حسن. (1983). الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر

الأسد، حمد والحيارى، ساندر. (2013). إدارة المدينة في عمان تحديات بانتظار حلول. عمان: مركز دراسات

البيئة المدنية

دائرة الإحصاءات العامة. (2013). الكتاب الإحصائي لسنوي الأردني. المملكة الأردنية الهاشمية.

بطرس، سليمان. (2004). التمويل المحلي - دراسة تحليلية للتجربة الأردنية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية

النعيم، عبدالله. (2006). اللامركزية في الإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن الرياض.

الحسيني، محمد. (2014). الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني، عمان، الأردن: مؤسسة فريدريش ايبرت

العباد الجادر، محمد. (2009). جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت، الكويت: مركز البحوث والدراسات

الكويتية